

# snoitcasnart sed ecnedurpsiruJ 7#

## malsI ne seniaropmetnoc

محمد طلال لحلو

الاصول الشرعية العامة المتعلقة بالاعاقل الاصول المتعلقة بالمعقود عليه ليه المتعلقة بالعقد المبحث الاول حرية الاختيار اللي بيخطيه المبحث الثاني نية العاقد ومقصده عقدو العينة اه حجة الشافعي في تجويز عقد العينة ثم مناقشة الشافعي وابن حزم في العينة وعقد التورق. انا لي الامام الشافعي - 00:00:00

كainen العينة الامام الشافعي يد الامام بن حزم اه تقديم اتناول من خلال هذا المبحث المتعلق بالعقد اصلين على شكل مباحثين هما الاصل الاول حرية الاختيار والاصل الثاني نية العقد ومقصده ومقصده - 00:01:03

المبحث الاول حرية الاختيار ان اول شرط في عقد معاملات حرية الاختيار وحرية اختيار العاقد ورضاه لان عقود المعاوضات لا تعدد الا بالتراضي بقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم - 00:01:43

اه فمن اشتربتوا في عقود التبرع طيب الخاطر لقوله تعالى فان طبنا لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا اه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لا يفترق اثنان الا عن تراض - 00:02:00

جاوبنا ماجة وابن حبان في صحيحه بهذا اللفظ انما البيع عن تراض الى اخره ايه حديد صلى الله عليه وسلم تجي اه فيه واستثنى رسول الله من هذا الاصل العام الاكره في قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتی الخطأ والنسيان - 00:02:40

وما استكرهوا عليه اه ايه اه والاكره نوعان اكره مادي واكره قانوني الاكره المادي الاكره المادي لا لا يقبل شرعا الا فيما تقتضيه العدالة كبيع اموال المدين لاستيفاء دينه سي - 00:03:10

تبیان کتجیک قال لك الاکراه القانونی اما الاکراه القانونی فیتمثّل فی الاوضاع القانونیة الملزمة المخالفة للشیعة الاسلامیة وان هذا الاکراه القانونی یتفاوت من بلد الى بلد فان كان حکم قانونی ملزم للناس فی بلدھم وهو مخالف لاحکام الشیعة فان الوضع یدخل تحت حکم - 00:04:18

ضرورة بسبب الزامية قانون الناس كما تنص القاعدة الفقهية الضرورة تبيح المحظورات اه على الشیعة ايه اه وان هذه القاعدة ليست على اطلاقها وانما قيدت بقاعدة اخرى وهي الضرورة تقدر بقدرها - 00:04:54

لا الضرورات تقدر بقدرها الصديق اي بياح من المحظور مقدار ما یرفع الضرر عن المكلف لأن الغایة من الشیعة رفع الضرر عن المكلفين خرج للضرر ما جعل عليکم في الدين من حرج - 00:06:04

ولا ينبغي للمكلف ان يتبع هواه ويدعى المشقة والحرج بان مخالفه الهوى فيها مشقة ولكنها معتادة متحمله وبسببها كان التکلیف بما یطاق ونبه الامام الشاطبی المکلف في هذا الأمر الذي کثیرا ما تزل فيه الأقدام - 00:06:41

انا هو من الضرورة الإمام الشاطبی ان اسباب رخص اکثر ما تكون مقدرة ومتوفہمة لا محققة رخصة اه فربما فربما عدها شديدة وهي خفیفة في نفسه ويمسك فادی ذلك الى عدم صحة التبعد - 00:07:20

وصار عمله ضائعا وغير مبني على اصل. وكثيرا ما يشاهد انسان يشاهد الانسان ذلك فقد یتوهم الانسان الامور صعبة وليست كذلك الا بمحض التوهم ولو تتبع الانسان الوهم لرمي به في مهاور بعيدة - 00:09:12

ولا ابطل عليه اعمالا كثيرة وهذا في العادات والعبادات وسائر التصرفات السی اه العادات العبادات هذا التنبیه من عالم المقاصد

انما قصد منه ان لا يركب المكلف ان لا يركب المكلف هواه - 00:09:42

ان لا يركب المكلف هواه ويقتحم المحرمات معتذرا بالضرورة التي تبيح المحرمات وهذا كثير في زماننا الشهوة كأدلة لرأسمالية ومن صور الاكراه القانوني التأمين على وسائل النقل وهو التأمين التجاري بصفة خاصة والمستمد من بيئة غير اسلامية والمشتمل على غرض فاحش - 00:10:28

ورد فيه النهي الشرعي المقتضي المقتضي منعه هذا العقد المقتضي منعه كاين فإذا وجد المكلف نفسه في بلد لا يقبل قانونيا الا هذا النوع من التأمين وهو في حاجة اليه في حياته - 00:11:19

فيباح له ضرورة حتى يجد البديل عنه لأن عقود الغراري تباح عند الحاجة إليها غير قلت المكلف تكافل التصوف ضرورة يقول السيوطي الإمام السيوطي الحاجة هي ان يصل المرء إلى حالة بحيث لو لم يتناول الممنوع يكون في جهد ومشقة ولكنه لا يهلك - 00:12:00

الحاجة للضرورة الحاجة يكون في جهد ومشقة سنوفي ابوتي غينجان جهد قبلة فالحاجة إلى عقد من العقود تكون في حالة ما اذا لم يباشر المرء ذلك العقد كان في مشقة وحرج - 00:13:02

لفوats مصلحة من المصالح المعتبرة شرعا حاجة حاجة المصلحة ودراكي تسلم او مصلحة او معتبرة شرعا وقال ابن تيمية ومفسدة الغرر اقل من ربا فلذلك رخص فيما تدعوه اليه الحاجة - 00:14:01

بما تدعوه اليه الحاجة منه راهي او وعقد التأمين عقد التأمين لا ينطبق عليه ما ذكرنا ليكون جائزا وانما حاجة المكلف الى عقد التأمين بسبب الاكراه القانوني او الحاجة تطوان - 00:14:58

غرار الضرورة تقدر بقدرها الدولة الحاجة تقدر بقدرها الحاجة من القواعد التي تخدم هذا الاصل الامور بمقاصدها والعبرة في العقود بالمقاصد والمعاني والعبرة في العقود المقاصد والمعاني لا الالفاظ والمباني - 00:15:57

ودليل هاتين القاعدتين او انه فمني غلط لكل ودليل هاتين القاعدتين قوله صلى الله عليه انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى. الحديث هذا الحديث هو الذي بدأ به الامام البخاري - 00:17:23

اه جامدة مش صحیحة صحیح البخاری فان هذا الاصل یتحکم في الباعث على التعاقد خاصة في الفقه المالکی والحنبلی فإذا ذکر السبب اي الباعث في العقد فقد دخل في دائرة التعاقد واعتُد به في جميع المذاهب. اما اذا لم یذكر السبب في العقد لا صراحة ولا ضمنا - 00:17:57

ان المذهب المالکی والحنبلی یعتقد به مع ذلك بشرط ان لا يكون معلوما من الطرف الآخر وفي الفقه المالکی يقول الخطاب واعلم ان الاعيان على قسمین القسم الاول ما لا منفعة فيه اصلا فلا یصح العقد به عليه - 00:18:26

وكانت ايه فهذا لا یصح العقد به عليه ما له منفعة وهو على ثلاث اقسام الأول ما كان جميع منفع منافعهم وحرما وهو الذي لا منفعة فيه ولا یصح بعمولة من - 00:18:52

اه ما كان جميع منافعه محللة فيجوز بيعه اجمعما فيها طجيط ما فيه منافع محللة ومنافع محمرة قال المازلي فهو المشكل على الافهام ومذلة الاقدام وفيه ترى العلماء مضطربين وانا اكشف عن سره ليهون عليك اختلافهم - 00:19:39

الإمام المزيلي فان كان جل المنافع والمقصود منها محللا والمحرم تابع فواضح الحاقه بالثاني وان كانت منافعه المقصودة منها ما هو محل ومنها ما هو محروم او فيه منفعة محمرة مقصودة وسائر منافعه محللة قال المازن - 00:20:29

فهذا هو المشكل وينبغي ان يلحق بالممنوع بدا الكل وربما وقع في هذا النوع مسائل تشكل على العالم فيخلط المسألة بعين فكرته فيرى المنفعة المحمرة ملتبسة ملتبسا امرها هل هي مقصودة ام لا ويرى ما سواها من المنافع المقصودة - 00:21:01

محللة فيمتنع من التحرير لأجل كون المقصود من المنافع محللا ولا ينشط للاطلاق ولا ينشط لاطلاق الاباحة لأجل الاشكال في تلك المنفعة هل هي مقصودة ام لا؟ فيقف هنا المتواضع ويتساهم الآخر - 00:21:59

ويقول بالكراءة الالتباس ولا يحارب احتفظ بهذا الاصل فانه من من مذهبات العلم ومنه ومن اتقنه علماء هان عليه جميع مسائل

الخلاف الواردة في هذا الباب اه شغلي كان ومن السي - 00:22:15

زكية او با اه كراهية او اه هكذا يبدو لنا ان المالكية يعتدون بالباعث وان لم يذكر في العرض مثلا فلا يجيزون بيع ارض بقصد بناء كنيسة ولا بيع عصير عنب لمن يتخذه حول - 00:22:47

اه وفي الفقه الحنفي يقول صاحب المغني وهكذا الحكم في حمل ما يقصد به الحرام كبيع السلاح لاهل الحرب او لقطع الطرق اه اهل الحبس نفطاً على الطريق ايوب قطع الطريق - 00:23:31

ويقول ابن القيم في مقصد العاقد فالنية رح العمل ولبه وقوامه. هو تابع لها يصح بصفتها ويفسد بفسادها. والنبي صلى الله عليه صلى الله عليه وسلم قد قال كلمتين كفتى وشفتي وتحتها كنوز العلم وهو قوله انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فبین -

00:24:28

في هذه الجملة الثانية ان العامل ليس له من عمله الا ما نواه وهذا يعم العبادات والمعاملات والایمان والذور وسائر العقود والافعال وهذا دليل على ان من نوى بالبيع عقد الربا حصل له - 00:25:01

ولا يعصم من ذلك طيب تصل الامام ابن القيم اه حادث اه انما الاعمال بالنيات ومن هذا الباب حرم الفقهاء الحيل التي تؤدي الى تحليل ما حرم الله. قال ابن القيم رحمه الله في تعريفه الفقهي للحيلة - 00:25:17

الحيلة فالحيلة هي نوع مخصوص من التصرف والعمل الذي يتتحول به فاعله من حال الى حال ثم غالب عليها بالعرف استعمالها في سلوك الطرق الخفية التي يتوصل بها الرجل يتوصلا - 00:25:52

الى حصول غرضه بحيث لا يفطن له الا بنوع لا يفطن له الا بنوع من الذكاء والقطنة فهذا اخص من موضوعها باللغة سواء كان المقصد امرا جا. المقصود امرا جائزا او محظيا واخص من هذا استعمالها في الغرض الممنوع شرعا او عقلا او عادة - 00:26:11

هذا هو الغالب عليها في عرف الناس الحيلة في ناس العشوز اه والحيل المذمومة شرعا هي التي تكون سببا في اسقاط واجب او تحليل محظيين الحيل الشريعة اه بانو ليه - 00:26:33

اسقاط الواجب صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات هي التي تكون سببا في اسقاط واجب او تحليل محظى قال الشاطبي في ذلك فإذا تسبب المكلف في اسقاط ذلك الوجوب عن نفسه او في اباحة ذلك المحظى عليه بوجه من الوجه تسبب - 00:27:19

من وجوه التسبب حتى يصير ذلك الواجب غير واجب في الظاهر او المحظى حالا في الظاهر ايضا فهذا التسبب يسمى حيلة وتحيلا دينا بشاطبي اذن ان اي اسلوب اتخذ لاسقاط واجب او تحليل محظى فانه يسمى حيلة عند الفقهاء - 00:28:04

تحيلة اتناول على ضوء هذه المعطيات الفقهية عقدن لهم صلة بنية العقد ومقصده وما كان في معناهما في هذا العصر وهم عقد العناية وعقد التورط العينة الى التورق تعاقدوا علينا تعريف العينات في اللغة كم جاء في المصباح العينة بالكسر - 00:28:27

تلف وفي الاصطلاح ان تباع السلعة بثمن مؤجل ويشتريها البائع من المشتري نفس بثمن معجل اقل مما باعه به امين قال ابن تيمية في علاقة بيع العنب بمقصد العاقد اذا كان قصد الطالب اخذ دراهم باكثر منها الى اجل - 00:29:10

اربعة ولا تقصد ما خرج من اليدين فهو له اه والمعطي يقصد اعطاء ذلك فهذا ربا لا ريب في تحريمها وان تحليلها على ذلك باي طريقة وان تحايل على ذلك باي طريقة كان فان العمل بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فان هذين قد قصدا ربا الذي انزل الله تحريمها - 00:29:53

وفي القرآن ها وناضوني وناضو ناضوني الله سبحانه وتعالى ويقول ابن قدامة المقدسي من باع سلعة بثمن مؤجل ثم اشتباها باقل منه نقدا لم يجوز روي ذلك عن ابن عباس وعائشة والحسن وابن سيرين والشعبي والنخاعي وبه قال الشوري والاوزاعي ومالك واسحاق واصحاب رأيي واجازه الشافعي - 00:30:56

لانه ثمن يجوز بيعها به من غير باعها فجاز من باعها كما لو باعها بمثل ثمنها المقدسي كان التابعين اللي اتبع التابعين ايه ما مشى فيه ويقول ابن رشد الحفيد ابن رشد - 00:31:53

الحديد بدايته ونهاية المقتضى وذلك انه من باع شيئا الى اجل ثم اشتراه فاما ان يشتريه الى ذلك الاجل بعينه او قبله او بعده. وفي

كل واحد من هذه ثلاثة اما ان يشتريه بمثل الثمن الذي باعه به واما باقل واما باكثر - [00:32:18](#)  
تلف ذلك من ذلك اثنين وهو ان يشتريها قبل الأجل نقدا بأقل من الثمن او الى ابعد من ذلك الأجل بأكثر من ذلك الثمن. فعند مالك  
وجمهور المدينة ان ذلك لا يجوز. وقال الشافعي وداود وابو ثور يجوز - [00:32:41](#)

دواود الطاهري عندي فمن منعه فوجه منعه اعتبار البيع فوجه منعه اعتبار البيع الثاني بالبيع الاول فاتهمه ان يكون انما قصد دفع  
دناير في اكثر منها الى اجل ها هي - [00:32:58](#)

وهو ربا المنهي عنه فزور لذلك هذه الصورة ليتوصل بها الى الحرام مثل ان يقول قائل اخر اسلفني عشرة دناير الى شهر وارد اليك  
اليك عشرين دينار فيقول هذا لا يجوز ولكن ابيع منك هذا الحمار بعشرين الى شهر ثم - [00:33:42](#)

اشتريته منك بعشرة نقدا واما في في واما الستة ديال الكلفان كيفاش الكلفان فيقول هذا لا يجوز ولكن ابيع منك هذا الحمار  
بعشرين الى شهر ثم اشتريه منك بعشرة نقدا - [00:34:01](#)

واما في الوجوه الباقية فليس يتهم فيها لانه ان اعطى اكثر من الثمن في اقل من ذلك للأجل لم يتهم وكذلك ان اشتراها بأقل من ذلك  
الثمن الى ابعد من ذلك الأزداد - [00:34:42](#)

اه التحايل اه ما بخبركن ومن الحجة ومن الحجة والله اعلم ومن الحجة لمن رأى فيها هذا رأى حديث ابي اسحاق السباعي  
عن امرأته العالية عن عائشة رضي الله عنها - [00:35:03](#)

انها سمعتها وقد قالت لها امرأة كانت ام ولد لزيد بن ارقم يا ام المؤمنين اني بعت من زيد عبدا الى العطاء بثمان مئة احتاج الى ثمنه  
فاشتريته منه اه قبل محل الاجل بست مئة - [00:35:56](#)

قالت عائشة بئس ما شريتي وبئس ما بعتي بئس ما شريتي وبئس ما بعتي باسمها شهيت وبئس ما اشتريت ابلغ زيدا انه قد ابطل  
جهاده مع رسول الله ان لم يتب - [00:36:21](#)

قال ارأيتني ان تركت وأخذت مئة دينار؟ قالت نعم. فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف اخرجه الامام احمد بالمسند  
واخرجه الزيداني في والدارقطني وهذا الحديث رواه البيهقي والدارقطني وذكره الشافعي وعله بالجهالة هل المرأة - [00:36:43](#)

قال لو ثبت فانما عابت عليها بيعها الى العطاء لانها اجت غير معلوم او ينتقصا الامام الشافعي ابن اه غطا العطاء العطاء المال  
بيت المال ثم قال ولا يثبت مثل هذا عن عائشة وزيد ابن ارقم لا يبيع الا ما يراه حلالا - [00:37:11](#)

قال البيهقي رواه يونس الى اخره وقال هذا الحديث حسن قال غيره هو هذا الحديث حسن ويحتاج بمثله لانه قد رواه عن العالية  
ثقة ثنتان ابو اسحاق وزوجها ويونس ابنتها ولم يعلم فيها جرح - [00:38:09](#)

والجهالة ترتفع عن الراوي بمثل ذلك دبلوماسي العالية العالية عائشة هو اسحاق زوجها وينس ابنتها لم يعلم فيها جرح  
والجهالة ترتفع عن الراوي بمثل ذلك ثم ان هذا ضبطت فيه القصة ومن دخل معها على - [00:38:31](#)

عايشة وخا تصدقها زوجها وابنها وهما من هما فالحديث محفوظ هادي خلا عائشة عائشة العالية عبد المضابط عالية سعاد لضابط  
احاديث ثبت وذهب الى حدث العالية الثوري والاذاعي في الجوهر النقيض - [00:39:09](#)

اه يا ام المؤمنين اني بعت من زيد عبدا الى العطاء بثمان مئة اه تم ولا عطاء بئس ما شريتي  
وبئس ما اشتريت بئس ما اشتريت - [00:39:57](#)

يعني كان في الشارع صلى الله عليه وسلم بلوغ فيما جاءه موعظة مسلا فجمهور الفقهاء يحارب بيع العينة لكونه صورة لمعاملة  
ربوية باعتبار القصد في العقد ويضيف شيخ الاسلام توضيحا لهذه الصورة بقوله ان الاصل في هذا الباب ان الشراء ثلاثة انواع -  
[00:41:29](#)

احدهما ان يشتري السلعة من يقصد الانتفاع بها كالأكل والشرب واللباس والركوب والسكنى ونحو ذلك فهذا هو البيع الذي احله الله  
ثانيهما ان يشتريها من يقصد ان يتجهز فيها اما في ذلك البلاد او في غيره فهذا هي التجارة التي هذه هي التجارة التي اباحها الله -  
[00:42:31](#)

ثالثها ان يكون مقصوده لا هذا ولا هذا بل مقصوده دراهم لحاجته اليها وقد تعذر عليه ان يستسلف قرضا او سلما فيشتري هي سلعة ان يأخذ ثمنها وقيل لابن عباس رجل باع حرير الى اجل ثم ابتعها باقل من ذلك فقال دراهم بدرهما وبينهما دخلت بينهما حريرة وسئل انس بن مالك عن نحو - 00:42:53

فقال مما حرم الله ورسوله باش دير راشتي بن عباس اذا انس بن مالك اما حجة الشافعي في تجويزه في تجويزه بيعنته فقوله واصل ما ذهب اليه من ذهب في بيع الأجل انهم رروا - 00:43:16

عن عالية بنتي انفع انها سمعت امرأة ابي السفر تروي عن عائشة ان امرأة سألتها عن باعته من زيد ابن الأرقم بهذا وكذا الى العطاء ثم اشتغلته منه بأقل من ذلك نقدا فقللت عائشة بئس ما اشتريت وبئس ما اشتريت - 00:43:57

اه انا بطبيعتي بن زيد بن ارقم ان الله عز وجل قد ابطل جهاده مع رسوله الهي الى ان الى ان يتوب ثم علق الشافعي على هذا ثم علق الشافعي على هذا الخبر بقوله قد تكون عائشة لو كان هذا ثابتة عنها عابت عليها بيعا الى العطاء لانه اجل وغير معلوم وهذا - 00:44:15

مما لا نجيزه الا انها عادت عليها ما اشتريت منه بعقد وقد باعوا الى اجل ولو اختلف بعض اصحاب النبي صلى الله عليه الصلاة والسلام في فقال بعضهم فيه شيء - 00:44:43

قال بعضهم بخلافه كان اصلنا نذهب اليه ان نأخذ بقول الذي معه القياس زيد بن ارقم وجملة وجملة هذا انا لا نثبت مثله على عائشة مع ان زيد بن ارقام لا يبيع الا ما يراه حلالا ولا - 00:44:55

بياع مثله فلو ان رجلا باع شيئا او ابنته نراه نحن محظوظ وهو يراه حلالا لم نزد ان الله يحيط من عمله شيئا وملخص مدرك الشافي في الجوازية بعين ما يلي - 00:45:40

شایفين وملخص ان خبر عائشة رضي الله عنها لم يثبت خبر على فرض صحة الخبر ان عائشة عابت على زيد البيعة الى العطاء لان واجب غير معلوم ثم ان بيع اشتمل على عقدين منفصلين وان التفاوت - 00:45:59

بين الثمينين في العقدين لا اثر له وان كانت وسيلة الى ما يقصد من الربا وهو الفضل لم تكن وسيلة الى عين ربا الذي هو مقابلة الدينارين مباشرة كما ان النكاح وسيلة الى ما يقصد بالزنا وهو التلذذ بالوطء لا الى نفس الزنا الذي هو التلذذ على وجه غير مشروع - 00:46:21

مصاوب عينا العين اه وذهب ابن حزم مذهب الشافعي في تجويزه بيع العينة قال ومن باع سلعة بثمن مسمى حالة او الى اجل مسمى قريبا او بعيدا فله ان يبتعد تلك السلعة من الذي - 00:46:44

يعاملهم بثمن مثل الذي باعها منه وبأكثر منه وبأقل منه حلالا لا كراهة فيه في شيء منه ما لم يكن ذلك عن شرط مذكور في نفس العقد واش كайн شي بنحازم - 00:47:19

اللي ما مشى فيها ستة القياس المعروف عرفا كالمشروع قوطي شرطا بيع العينة باش شيل فان كان عن شرط فهو حرام مفسوخ ابدا محکوم فيه بحكم الغضب الغصب وهو قول الشافعي وابن سليمان واصحابهما - 00:47:52

ملي ما مشى فيه والى ضعف حديث الباب يستند المحققون في قولهم بتحريم وهو الحديث المذكور سابقا وهناك حديث اخر يحال به العينة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم - 00:49:27

غنوقو حديث حدث ابن عمر ظهر الكلب صلى الله عليه وسلم غتجي اذا ظن الناس ظن الناس بالدنيا والدرهم وتباعوا بالعينة واتبعوا اذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله انزل الله بهم بلاء فلا يرفع عنهم حتى يراجعوا دينهم - 00:49:45

حديث الألباني بمجموع طرقه اه ابن القطن لا والحافظ في بلوغ المرام قال وتعقبها ابن القطن عندي انه حديث صحيح وارجاله ثقات حديث مناقشة حجتي الشافعي وابن حزم رحمة الله - 00:50:18

ان حديث العالى الذي سبق ذكره في بيع الأجل والذي قلت فيه عائشة رضي الله عنها بئس ما شرطت وبئس ما اشتريت وبئس وبئس ما شرطت وبئس ما بيئتي - 00:51:12

ويأتي زيدا انه قد ابطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يتب قال فيه الشافعي وابن حزم انه حديث ضعيف تم تحقيقه بان صحيح لعل تخريرج - 00:51:29

بقي بين ايدينا تحليل اختلاف عائشة مع زيد وقضية احباط العمل بسبب الإصرار على هذا البيع الذي هو بيع العينة يقول ابن القيم في تخرير ذلك ابن القيم ولو لا ان عند ام المؤمنين رضي الله عنها علما من رسول الله لا تستریب فيه ولا تشک بتحريم مشكلة - 00:51:41

ولقينا لما اقدمت على الحكم بإبطال جهاد رجل من الصحابة باجتهادها لاسيما ان كانت قصدت ان العمل يبطل واستحلال الربا ردة ابن القيم آآ عمل دiero عمل ولكن عذر زيدون انه لم يعلم ان هذا محرم كما - 00:52:17

عذر ابن عباس بإباحته بيع الدرهم بدرهمين زايد من السابقة او وان لم يكن قصدهما قصدهما هذا بل قصدت ان هذا من الكبائر التي يقاوم اسمها يقاوم اسمها ثواب الجهاد ويصير بمن جلس من عمل حسناته وسيئة بقدرها - 00:53:02

وايضا ان الصحابة كعائشة وابن عباس وانس افتوا بتحريم مسألة العينة واغلظوا فيها هذا التغليس ابن عباس انس في اوقات ووقائع مختلفة فلم يجيء عن واحد من الصحابة ولا التابعين رخصة في ذلك فيكون اجماعا الصحابة - 00:53:31

الإجماع فلم يجيء عن واحد من الصحابة ولا التابعين رخصة في ذلك فيكون اجماعا فان قيل فزيد بن ارقم قد خالف عائشة ومن ذكرتم فغاية الأمر انها مثل ذات قولين للصحابة وهي مما يصب فيه الإجتهاد - 00:54:13

مع ابن القيم الزايدة اجتهاد ابن القيم قيل لم يقل زيد قطعا هذا حال زايد نرجع استحالة اللي ولا افتى به يوما وما ذهب ولا افتى به يوما ما ان فتوى - 00:54:31

يوما ما ومذهب الرجل لا يؤخذ من فعله ادلاعا له فعله ناسيا ومنين او ذا علة او غير متأنل ولا ناضلا او متاؤلا او ذنبا يستغفر الله منه ويتوب او يصر عليه وله حسنتا تقاومه فلا يؤثر نسأل الله العافية - 00:55:01

حسنات اللي حسنتا قال بعض السلف العلم على راوين يعني ان يقول رأيت فلانا يفعل كذا وكذا اذ لعله قد فعله سهيا وقال الياس بن معاوية لا تنظر الى عمل الفقيه ولكن سله - 00:55:55

يصدقك دابا صلى الله عليه وسلم اه الياس بن معاوية الفقيه يصدقك ولم يذكر لم يذكر عن زيد انه اقام على هذه المسألة بعد انكار عائشة وكثيرا ما يفعل الرجل الكثير التي - 00:56:22

مع ذهول رجل فإذا نبه انته زايد عائشة تعريف فإذا كان الفعل محتملا لهذه الوجوه وغيرها لم يجوز ان يقدم على يقدم على الحكم ولم يجوز ان يقال مذهب زيد بن ارقام جواز العينة لاسيما وام - 00:57:14

لاسيما وام ولده قد دخلت على عائشة استفتتها بأخذ رأس مالها وهذا كله يدل على انهما لم يكونا جازمين بصحة العقد الوزير هو انه مما اباحه الله ورسوله يستيقظ - 00:58:06

واصل كم ساعة نديرو وعلق الشوكاني على هذه المشكلة بقوله انها حيلة ومنكر وخديعة لله فمن اسهل الحيل على من اراد فما اسهل فما اسهل الحيل على من اراد فعله ان يعطيه مثلا الف دينار الف درهم باسم القرض وبيبيعه - 00:58:28

ورقه اه قوله انما الاعمال بالنية استيقظ نحیدها منكرة سبحانه خلاصة القول ان المقصود بالعينة حينما يكون المبيع بذلك في العقددين مع اتحاد الطرفين معاملتين علينا ورأي المخترع عندي انه حرام لكونها صورة لمعاملة ربوية باسلوب التحايل لتحليل ما حرم الله عز وجل - 00:58:58

وان قصد العقد لابد ان يعتبر في المعقول للحديث انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ان الامر بمقاصدها امور بمقاصدها واما ما ذهب اليه كالامام الشافعي واصحابه واصحابه فهو اقرب الى الصناعة الفقهية دون اعتبار الباحث على في الامام الشافعي - 00:59:36

اه وان النصوص الحديثية التي تحرم هذه المعاملة صحيحة بمجموع طرقها كما تبين في تحريرها عبد الله بن عمر ان بعض شركات التمويل تمارس في تمويلها بعض مشاريع عن طريق العينة - 01:00:04

صورة بعض النوازل المعاصرة التي تمارس فيها العين ان بعض شركات التموين تناخد اسلوب العينة في استثمار اموالها مع زبنائها يأتي شخص ما الى شركة التمويل وهو يملك منزلا فيلا مثلا - 01:00:31

ويبيع هذا المنزل لشركة التمويل المقصودة بثمن معين ثم تقوم الشركة بتأجير هذا المنزل لصاحبها الذي باعه للشركة مدة معينة باقساط تتضمن ارباحا وتزيد عن ثمن المنزل الذي اشتراه به الشركة. وبعد المدة المحددة يرجع المنزل الى صاحبه عن طريق التأجير - 01:00:48

متعهد بالتمليك تاع هذه العملية قرض بالريأفي صورة البيع والكراء اذ هو دراهم بدرهم وبينهما منزل كما قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما لأن العملية كلها - 01:01:08

من اولها الى اخره ان لا يقصد فيها بيع ولا كراء وانما يقصد بهذه الحيلة للحصول على المال الممدود ولا ولا الصورة الثانية ان بعض الاشخاص يحتاجون الى اموال ولا يجدون من يقرضهم فيعمدون الى الشركة التي تبيع الاثاث مثلا كالتلاليات والسيارات فيشتري ثلاثة بمتناالف - 01:01:41

الى اجل ويبعها للشركة نفسها بخمس الاف ويأخذها حالة فتكون النتيجة عند الشركة باعت خمس الاف درهم بتمن الاف درهم الى اجل وبينهما ثلاثة كما قال عبد الله ابن عباس درهم بدرهم بينهما حريدة منشط - 01:02:09

التورق اه تعريف التوارق يعرف المجلس المجمع الفقه الاسلامي التوارق بما يلي كراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل ثم يبيعها المشتري بعقد لغير البائع للحصول على العقد الفرق بين العينة والتورق ان العينة في ان العينة تباع السلعة بثمن مؤجل ويشتريها البائع من المشتري بثمن معجل اقل مما بعد اي اتحاد طرفين - 01:02:26

التوارق ان تباع ان تباع السلعة بثمن مؤجل ويبعها للمشتري لغير البائع بثمن معجل اقل مما اشتري به اذا في العينة ترجع السلعة الى البائع وفي التورق لا ترجع عيينا - 01:03:09

هو بل العينة الثالثية لأن رباعية اذن ويشتركان في القصد وهو الحصول على المال والسلع بين العملات العمليتين. واما اذا انتقلت هذه السلعة الى يدخل بينهما فهو محل ربا وهذه الأقسام الثلاثة يعتمدها المربابون في تنمية اموالهم واحف هذه الأقسام التورق لذلك ذكره - 01:03:46

عمر بن عبد العزيز وقال هو اخية الربا وتورق اه عمر بن الخطاب عمر بن عبد العزيز قطور قال ابن القيم وكان شيخنا رحمة الله ابن تيمية يمنع من مسألة التورق - 01:04:30

ابن تيمية ورجع فيها مرارا وانا حاضر فلم يرخص فيها وقال المعنى الذي لاجلي حرم ربا موجود فيها بعينه مع زيادة الكلفة بشراء السلعة وبيعها والخسارة فيها فالشريعة لا تحارب - 01:04:55

الغرض الأدنى وتبيح ما هو اعلى منهم ابن تيمية اجي لا العناية الضرر عن ضرر ضرر ان علة تحريم العينة الذريعة الى ربا لذلك قال الفقهاء اذا باع السلعة للبائع الاول بمثل الثمن الذي اشتري به او اكثر جاز لان - 01:05:19

لأنه لا يكون دليلا على الرشاد اه ها هي ولا عيينا وان نقصت السلعة او وقع فيها تغير جاز لان له بيعها لصاحبها الاول باقل نقص مبيع لا للتوصل لما - 01:06:01

اه حكم التورق ان المجمع الفقه الاسلامي المذكور سابقا يجيز بيع التورق بشرط وهو ان تكون السلعة في حوزة البائع وحيازها بعينها لدى البائع قبل البيع مع عدم شرائها لها مرة اخرى باي اسلوب - 01:07:15

مجمع الفقه العينة الثالثية والعينة رباعية والعينة الخامسة يمكن لكم ان ياخدوا بيتي غيرهم تستدعينا التورق ابن تيمية ابن عمر ابن عبد العزيز مجمع الفقه عيسى فرق الفقه المصرفي الطرق المصرفي الطرق المنظم - 01:07:50

مجمع الفقه الاسلامي الاصول الشرعية العامة المتعلقة بالمعقود عليه اه فلا يجوز - 01:09:08